الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algerienne Démocratique et Populaire

مشروع دعم المحكمة الدستورية

الدورات التحسيسية الموسومة :

"دور المجتمع المدني في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية "

تمنراست - 30 مـاي 2023

السياق :

أدى التعديل الدستوري الأخير الذي بادر به رئيس الجمهورية، السّيد عبد المجيد تبون، وزكاه الشعب في استفتاء الفاتح من نوفمبر2020 والذي دخل حيز النفاذ في شهر ديسمبر من نفس السنة، إلى تحول هيكلي كبير في النظام الدستوري الجزائري، لما تضمنه من تعديلات جوهرية وعميقة وشاملة في مجال الحقوق والحريات ومبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وأخلقة الحياة العامة، وتعزيز سمو الدستور عن طريق العدالة الدستورية.
ويشكل إنشاء المحكمة الدستورية أبرز هذه التعديلات الدستورية وأحسن دليل على نية المؤسس الدستوري في تعزيز العدالة الدستورية والارتقاء بالمكانة المؤسساتية للمحكمة الدستورية، وذلك لما تتمتع به من صلاحيات واسعة وغير مسبوقة في مجال ضمان احترام الحقوق والحريات، وضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية، والفصل في الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية، وتفسير الدستور.

ونظرا للأهمية التي أولاها المؤسس الدستوري بموجب التعديل الدستوري للفاتح من نوفمبر 2020 للحقوق والحريات والتي عرفت تطورا كبيرا من حيث نطاقها ومواكبتها لأحدث المعايير الدولية والدستورية في هذا المجال، كان لزاما على المؤسس الدستوري إحاطتها بالضمانات التي تكفل تنفيذها الفعلي، ولعل من أبرز هذه الضمانات آلية الدفع بعدم الدستورية التي تتيح لأي متقاض إمكانية الاعتراض على نص تشريعي أو تنظيمي متى كان مخالفا للحقوق والحريات التي يكفلها له الدستور.

أحدثت آلية الدفع بعدم الدستورية تحولات هامة على نظام الرقابة على دستورية القوانين في شكله التقليدي القائم على الأخطار المؤسساتي، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للمواطن الطرف في نزاع قائم أمام أي جهة قضائية في الاستفادة المباشرة من حقوقه التي يضمنها الدستور، ليس فقط على مستوى المنازعة الدستورية ولكن أكثر من ذلك لتشمل علاقته مع الدستور.

وفي إطار البحث عن الآليات العملية الكفيلة بتفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية وضمان شموليتها، ونشر ثقافة دور المواطن في الدفاع عن سمو الدستور، لاسيما في أوساط فئتي النساء والشباب، تنظم المحكمة الدستورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة المرصد الوطني للمجتمع المدني أربع ورشات تحسيسه لامركزية موسومة: "دور المجتمع المدني في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية".

المنهجية والأهداف :

تندرج هذه الدورات التحسيسية في إطار المرحلة الجديدة لمشروع الشراكة بين المحكمة الدستورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى وجه الخصوص الشق الثاني لمشروع الدعم المتضمن تعزيز قدرات المحكمة الدستورية في مجال نشر الثقافة الدستورية.
وبهدف تعزيز وظيفتي التحسيس والتوعية عبر كامل أنحاء التراب الوطني، تنظم المحكمة الدستورية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أربع (04) دورات تحسيسية يتم عقدها في الأربع ولايات التالية وهي كل من تمنراست، بشار، الوادي، وغرداية.

تسعى المحكمة الدستورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة المرصد الوطني للمجتمع المدني، من خلال هذه الدورات إلى تقريب المحكمة الدستورية من المواطن وتحسيس المتقاضين لاسيما فئتي النساء والشباب منهم بأهمية آلية الدفع بعدم الدستورية ودورها في ضمان حماية الحقوق والحريات الدستورية من جهة ومن جهة أخرى، إلى إثراء النقاش التفاعلي والمعمق حول دور المجتمع المدني والجمعيات الشبابية والنسوية وكذلك المحامين في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية وتعزيز فرص اللجوء اليها وفق مبدأ مساواة المواطنين أمام القضاء في إطار محاكمة أو نزاع مطروح أمام الجهات القضائية المختلفة.

من هذا المنطلق وبناء على نتائج دراسة بالشراكة مع المحكمة الدستورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخصوص شمولية آلية الدفع بعدم الدستورية وإمكانية وصول النساء والشباب إليها على ضوء أحكام الدستور، يستهدف هذا العمل التوعوي الجمعيات لا سيما المحلية منها الناشطة في مواضيع شبابية ونسوية، وكذلك المحامين، لما يلعبونه من دور محوري في التطبيق الفعال لآلية الدفع بعدم الدستورية، وأساتذة الجامعة والطلبة.

الثلاثاء 30 مـاي 2023

الفترة الصباحية

الجلسة الإفتتاحية : 09:00 سا إلى 09:45 سا

كلمات افتتاحية:

- السّيد عمر بلحاج، رئيس المحّكمة الدسّتورية.
- السّيدة فرانشيسكا ناردیني، الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر.
- السّيد نور الدين بن براهم، رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني.
- السّيد بوذراع محمد، والي ولاية تمنراست.

استراحة القهوة : 09:45 سا إلى 10:00 سا

الجلسة الأولى : 10:00 سا إلى 11:00 سا

دور آلية الدفع بعدم الدستورية في حماية الحقوق والحريات الدستورية : حقوق وحريات فئتي النساء والشباب.

برئاسة السّيد محمد بوطرفاس، عضو المحكمة الدستورية .

التوقيت
10:00 - 10:20

تطور كتلة الحقوق والحريات في الدستور الجزائري : حقوق وحريات فئتي النساء والشباب نموذجا.

السّيد عمار بوضياف، عضو المحكمة الدستورية .

التوقيت
10:20 - 10:40

"مكانة المجتمع المدني في الدستور الجزائري ودوره في إرساء مبادئ المواطنة ودولة القانون "

السّيدة فتني منار والسّيد خليد حسين، عن المرصد الوطني للمجتمع المدني.

التوقيت
10:40 - 11:00

شمولية آلية الدفع بعدم الدستورية وإتاحة وصول النساء والشباب إليها على ضوء أحكام الدستور.

السّيدة سهيلة قمودي، خبيرة وطنية.

نقـاش : 11:00 سا إلى 12:00 سا

إستـراحة الغذاء : 12:00 سا إلى 14:00 سا

الفترة المسائية

الجلسة الثـانـية : 14:00 سا إلى 15:00 سا

دور المجتمع المدني والجمعيات الشبابية والنسوية والمحامين في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية وتعزيز فرص اللجوء اليها.
برئاسة السّيد عمار بوضياف، عضو المحكمة الدستورية.

التوقيت 14:00 - 14:20	**آلية الدفع بعدم الدستورية ودورها في حماية الحقوق والحريات الدستورية.** السّيد محمد بوطرفاس، عضو المحكمة الدستورية.
التوقيت 14:20 - 14:40	**دور المحامي في تحريك آلية الدفع بعدم الدستورية وتفعيلها في إطار الدفاع عن الحقوق والحريات الدستورية للمتقاضي.** الأستاذ قاسيمي حميد، محامي لدى مجلس قضاء الجلفة.
التوقيت 14:40 - 15:00	**دور فعاليات المجتمع المدني في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية - ونشر الثقافة الدستورية .** الدكتور ايدابير عبد القادر، أستاذ بجامعة الحاج موسى أق أخموك بتمنراست.

إستـراحة القهـوة : 15:00 سا إلى 15:15 سا

نقـاش : 15:15 سا إلى 16:15 سا

التوقيت 16:15 - 16:45	**اختتام أشغال الدورة التحسيسية.** **كلمة السّيد عمر بلحاج، رئيس المحّكمة الدسّتورية.**